

قوله وهي فضع في حق المتعاقدين بيع جديد في حق
حق غيرهما عند ابن حنيفة قال الاسيبجاني في الصحيح
قوله ابن حنيفة قلته واخاره البرهان في
والنسفي وابو الفضل الموصلي وصد الشريعة
باب المراجعة والتولية
قوله فاذا اطلع المشتري على خباثة في المراجعة
فهو بالخيار الخ فابو يوسف معه في التولية ومحمد
في المراجعة فاعتمد النسفي والبرهاني وصد الشريعة
قوله ويجوز بيع العقار قبل القبض عند ابن حنيفة
وابو يوسف واختاره من ذكر قبله باب
الرباه قوله ويجوز بيع اللحم عند ابن حنيفة وابو
يوسف قال الاسيبجاني والصحيح قولهما سبي
عليه المحبوبي والنسفي وصد الشريعة قوله
قال القاضي ولا بأس ببيع شاة على ظهرها صوف فيصوف
اذا كان الصوف المحبوز اكثر مما على ظهر الشاة وكذا الشاة
التي في صحنها لبن بلبن وعن ابني يوسف في اللبن يجوز
لا يطرأ الاعتبار والعصم هو الاول قوله ويجوز

ويجوز بيع الرطب بالتمر مثله بمثل قال الاسيبجاني
وقالا والسافعي لا يجوز والصحيح قوله ابن حنيفة واعتمد
النسفي والمحبوبي وصد الشريعة قوله ويجوز بيع
الحنطة بالخبز قال القاضي وبيع الحنطة بالخبز والخبز
بالحنطة وبيع الدقيق بالخبز والدقيق بالدقيق قال
بعض مشايخنا لا يجوز متساويا ولا منفاضه وقال
بعضهم يجوز متفاضلا ومتساويا وعليه الفتوي اذا
كانا قدس وان كان احدهما نسيئة اذا كان الخبز نقد
اجاز عند اصحابنا وان كان الحنطة والدقيق نقدا والخبز
نسيئة لا يجوز في قوله ابن حنيفة وعند ابني يوسف
يجوز والفتوي على قوله باب السلم
قوله ولا يجوز السلم عند ابن حنيفة الخ واعتمد
النسفي وبرهان الشريعة المحبوبي وصد الشريعة
وابو الفضل الموصلي قوله ولا يجوز بيع دود القنز
الامع القنز قال في البيان المذکور انما هو قول ابني ح
وابني يوسف وقوله لان يكون مع القنز يبيع
ان يظهر فيه القنز وقال محمد بن حنبله ما كان قاله